

الإحكام لابن حزم

الناس به وأمر بطاعة الرسول A ولا سبيل إلى طاعته عليه السلام إلا بنقل كلامه وضبطه وتبليغه ولا سبيل إلى التفقه في الدين إلا بنقل أحكام الله تعالى وأحكام رسوله A ووجدناه A قد حض على تبليغ الحديث عنه وقال في حجة الوداع لجميع من حضر ألا فليبلغ الشاهد الغائب فسقط قول من ذم الإكثار من الحديث .

ثم العجب فيه إيرادهم لهذه الآثار التي ذكرنا عن أوردوها عنه من الصحابة فوالله العظيم ما أدري غرضهم في ذلك ولا منفعتهم بها ولا شك أنهم لا يدرون لماذا أوردوها لأنهم إن كانوا أوردوها طعنا في القول بخبر الواحد فليس هذا قولهم بل هم كلهم يقولون بخبر الواحد وأيضا فهي كلها أخبار آحاد وليس شيء منها حجة عند من لا يقول بخبر الواحد وهذا عجب جدا أو يكونوا أوردوها على إباحة رد المرء ما لم يوافق من خبر الواحد وأخذ ما وافقه من ذلك فهذا هوس عتيق أول ذلك أنهم يردون بعض ما لم يرد من احتجاجوا به من الصحابة ويأخذون ببعض ما رده من احتجاجوا به منهم وأيضا فإن كان الأمر كذلك فقد اختلط الدين وبطل لأن لخصومهم أن يردوا بهذا الباب نفسه ما أخذوا به ويأخذوا ما ردهم منه ونعوذ بالله منه . قال علي ولا أضل ولا أجهل ولا أبعد من الله D ممن يزجر عن تبليغ كلام النبي A .

ويأمر بألا يكثر من ذلك أو يرد ما لم يوافق مما صح عن النبي A بنظره الملعون ورأيه الفاسد وهواه الخبيث ودعواه الكاذبة ثم يغني دهره في الإكثار من تبليغ آراء مالك وابن القاسم وسحنون وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والتلقي بالقبول لجمعها على غلبة الفساد عليها ألا إن ذلك هو الضلال البعيد .

والفتيا بالآراء المتناقضة والله تعالى نعتصم .

قال علي وأما من ظن أن أحدا بعد موت رسول الله A ينسخ حديث النبي A ويحدث شريعة لم تكن في حياته عليه السلام فقد كفر وأشرك وحل دمه وماله ولحق بعبد الأوثان لتكذيبه قول الله تعالى { حرمت عليكم لميتة ولدم ولحم لخنزير وما أهل لغير الله به ولمنخنقة ولموقودة ولمتردية ولنطيحة وما أكل لسبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على نصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق ليوم يئس لذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم وخشون ليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم لأسلام دينا فمن ضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم } وقال تعالى